

يهدف لتطوير منظومة العدالة الجنائية

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الاولى



الناشئة عن بعض الجرائم الخفيفة. وأكد الغول أن مشروع القانون سوف يعرض على كافة جهات الاختصاص ومنظمات المجتمع المدني وذلك من أجل إعداده للقراءة الثانية بعد أخذ الملاحظات من كافة الجهات المختصة بما فيها المختصين والمهنيين والجامعات والنيابة العامة والقضاء والمحامين العاملين بمؤسسات العدالة الجنائية ومؤسسات المجتمع المدني.

العدالة الجنائية والمحافظة على البناء المجتمعي من خلال حل النزاعات بالصلح والتصالح دون الخوض في الإجراءات القضائية المعقدة التي تثير أحياناً مزيداً من النزاعات بين أسرتي الجاني والمجني عليه. بدوره أكد رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول أن مشروع القانون من شأنه أن يساهم في التخفيف من ظاهرة اكتظاظ السجون، وكذلك يخفف من النزاعات المجتمعية

أو وكيله في المخالفات ومنح النيابة العامة التصالح في الجرح. وتضمن مشروع القانون الأحكام الخاصة بالصلح بين الجاني والمجني عليه على ألا يؤثر هذا الصلح في الحقوق المدنية للمجني عليه، كما نظم القانون آلية تحديد الدية وذلك وفقاً لجدول الديات الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء الشرعي. ويهدف مشروع القانون إلى تطوير منظومة

أقر المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة يوم أمس الأربعاء مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الاولى، وتضمن مشروع القانون الأحكام الخاصة بالتصالح بين المتهم والنيابة العامة في كل الجرائم التي لا تزيد مدة الحبس فيها عن سنة ميلادية وأستثنى من تلك الجرائم السرقة والزنا والجرائم الماسة بأمن الدولة، كما أعطى القانون لمأمور الضبط القضائي المختص بعرض التصالح على المتهم

لجنة الداخلية والامن تبحث
حالة حقوق الانسان مع الهيئة
المستقلة لحقوق المواطن

03 <<<

التشريعي: يتفقد مخيمات طلائع التحرير
ويشيد بمستوى المهارات والتدريب

02 <<<

الزعاير:
المشاركة
بالانتخابات البلدية
واجب وطني على
الجميع

02 <<<

د. بحر يدعو للمشاركة الواسعة
في انتخابات الهيئات المحلية

03 <<<

التشريعي يستقبل ممثلين عن
شركات الحج والعمرة ويبحث
سبل انقاذ الموسم

06 <<<

اعتبرهم جيل النصر والتحرير التشريعي يتفقد مخيمات طلائع التحرير ويشيد بمستوى المهارات والتدريب



أحد المواقع العسكرية للمقاومة في حي الشيخ رضوان بمشاركة عدد من المتدربين وحضور شخصيات اعتبارية وقيادية. وأكد بحر أثناء حفل التخرج أن المعركة القادمة مع الاحتلال ستكون معركة التحرير لمدننا وقرانا التي هجرنا منها، معتبراً أن خيار المقاومة هو الخيار الأقصر والوحيد لتحرير جميع أراضينا المحتلة، وكذلك تحرير الأسرى من سجون الاحتلال.

وثنى دور كتائب القسام في تأهيل وتدريب جيل التحرير من الشباب الفلسطيني روحياً وعقلياً وبدنياً وسلوكياً وعسكرياً ليحملوا ثقافة المقاومة ويكونوا قادرين ومستعدين لأداء الدور المنشود في معركة تحرير فلسطين والمقدسات كافة.

ثقافة المقاومة

إلى ذلك شارك وفد من نواب المجلس في حفل تخرج أشبال طلائع التحرير الذي تم تنظيمه في

الذكرى الثالثة عشر لاستشهاده.

وأشار للمستوى المتقدم من الاعداد والتدريب في مخيمات الطلائع وما تقدمه من مواد نظرية وعملية تؤهل المشاركين فيها ليكونوا جيل قادر على حمل الراية والأمانة وحماية الوطن، معبراً عن ثقته بأن هذا الجيل سيكون قادراً على قيادة المعارك القادمة مع الاحتلال، بالإضافة لقدرته على حماية المنجزات الوطنية وجماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان.

تفقد وفد من نواب المجلس التشريعي مخيمات طلائع التحرير التي تنظمها المقاومة في مختلف محافظات قطاع غزة، وتقدم الوفد د. أحمد بحر الذي أشاد في كلمة له أمام الأشبال المشاركين بالمخيمات بمستوى المهارات والتدريب التي يتلقونها على يد خيرة المدربين العسكريين، مضيفاً أن أشبال مخيمات طلائع التحرير هم حصاد ما زرعه مؤسس كتائب الشهيد عز الدين القسام صلاح شحادة الذي تنتسم في هذه الأيام

الزعاري:

المشاركة بالانتخابات البلدية واجب وطني على الجميع



أكد النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل بالضفة الغربية باسم الزعاري، أن المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة هي بمثابة واجب وطني، وهو مضمار سابق لخدمة أبناء شعبنا يحتاج إلى ذوي الكفاءة ومن يحملون الهم الوطني. ودعا الزعاري في تصريح صحفي مقتضب أصدره يوم أمس الأول أبناء الشعب الفلسطيني للتوجه لمراكز تسجيل الناخبين الموزعة في كافة المحافظات، وذلك لضمان المشاركة

في الانتخابات المحلية والبلدية القادمة والتي ستجري في شهر أكتوبر من العام الجاري. وأكد على ضرورة تحديث البيانات الانتخابية وتأكد التسجيل لكل ناخب، مهيباً بالمسارعة والمبادرة في التسجيل، موضحاً أن الاتفاق الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية حول إجراء الانتخابات المحلية هو اتفاق تاريخي ومحطة مهمة جداً على طريق إنهاء الانقسام الفلسطيني ومقدمة لاتفاق وطني شامل. وأشار إلى أن الانتخابات ستوفر فرصة لمن لديهم الكفاءة والقدرة على خدمة شعبهم والنهوض بمؤسساتنا المحلية من بلديات ومجالس قروية إلى مستوى تقديم الخدمات المطلوبة لنهضة شعبنا وصموده.

وأردف قائلاً: "أعتقد أن إنجاح انتخابات الهيئات المحلية إنما هو واجب وطني يتطلب من الجميع المساهمة في توفير أجواء مناسبة لإجراء الانتخابات، ولذلك نحن نهيب بجميع المواطنين أن يتوجهوا لمراكز التسجيل كل في منطقة سكنه من أجل ضمان حقه بالمشاركة ترشيحاً أو انتخاباتاً".

أدان مصادقته على قانون طرد الأعضاء العرب التشريعي: يدعو لشطب عضوية الكنيست الصهيوني من الاتحادات البرلمانية الدولية



أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مصادقة البرلمان الصهيوني "ما يسمى الكنيست" بالقراءة النهائية على قانون ينص على إمكانية طرد أي "عضو كنيست" يقوم بما أسماه القانون بـ "التحريض ودعم الكفاح المسلح ضد إسرائيل"، في إشارة إلى الأعضاء العرب الذين يدعمون الحقوق الفلسطينية المشروعة.

وأكد بحر في بيان صحفي يوم أمس الأول أن هذا القانون يدخل ضمن إطار القوانين العنصرية التي أقرها "الكنيست الصهيوني" طيلة المرحلة الماضية، مشدداً على أن العنصرية الصهيونية تزداد شدة وقسوة ضد شعبنا الفلسطيني في الداخل المحتل يوماً بعد يوم.

وأشار بحر إلى أن تطور الهجوم العنصرية الصهيونية عبر وضع الأعضاء العرب في "الكنيست" في دائرة الاستهداف الصهيوني العنصري، يؤشر إلى طبيعة المرحلة القادمة التي يخطط الصهاينة لبلوغها بحيث تكون أكثر قمعاً وعنصرية وإقصاءً ضد شعبنا وقضيتنا.

وأوضح بحر أن الصهاينة يسعون بشكل

إلى التكاثر وتوحيد الجهود والطاقت في مواجهة الهجمة الصهيونية واستخدام كل وسائل الضغط القانونية والجماهيرية من أجل مواجهتها.

وأشاد بالجهود التي يبذلها الأعضاء العرب في "الكنيست الصهيوني"، للتصدي للاحتلال وإجرائاته القمعية ضد شعبنا ومقدساتنا، مطالباً الاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية كافة بشطب عضوية "الكنيست الصهيوني" فيها بسبب تشريعاته العنصرية والمخالفة لأبسط قواعد العمل البرلماني الدولي.

حثيث لتجفيف كل منابع العمل الوطني الفاعل في الداخل الفلسطيني، مؤكداً أن الصوت العربي الحر داخل الكنيست الصهيوني الذي يدافع عن حقوق ومصالح شعبنا الفلسطيني بات مصدر إزعاج وتهديد كبيرين لحكومة الاحتلال ومؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية ما اقتضى العمل على قهره وإسكاته عبر الوسائل القهرية العنصرية التي اشتهر بها الاحتلال. وحذر من إجراءات وخطوات صهيونية أكثر شدة وقمعا وعنصرية خلال المرحلة المقبلة، داعياً شعبنا الفلسطيني في الداخل المحتل



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

نحو أوسع مشاركة في الانتخابات

بادئ ذي بدء ينبغي التأكيد أن إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والمجلس الوطني يشكل استحقاقاً وطنياً ودستورياً، وأن الهدف الأول والأخير منها يكمن في خدمة المواطنين الفلسطينيين وإزالة معاناتهم وتعزيز صمودهم وتطوير واقعهم المعيشي والحياتي، وتحشيد طاقاتهم الذاتية والجمعية من أجل دعم وخدمة قضيتهم الوطنية والتصدي للاحتلال الجاثم على أرضهم ومواجهة إجراءاته القمعية ومخططاته العنصرية. وهكذا فإن إجراء الانتخابات يكتسب أهمية قصوى في ظل الظروف الدقيقة والحساسة التي يعيشها شعبنا هذه الأيام، ما يتطلب حرصاً وطنياً عالياً على إنجاح هذه التجربة الديمقراطية، والعمل على تجاوز ومعالجة كل الآثار والتداعيات السلبية التي خلفها الاستكفاف عن قبول نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م، وما أورثه ذلك من محن كبرى وكوارث شتى لا تزال تعصف بالوضع الفلسطيني الداخلي حتى اليوم.

بين يدي شعبنا وقواه وفصائله الوطنية والإسلامية اليوم فرصة هامة لوضع اللبنة الأولى على طريق إنهاء الانقسام وإصلاح النظام السياسي الفلسطيني وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، فلا مناص من استثمار هذه اللحظة التاريخية للتكفير عن أخطاء وخطايا الماضي القريب، وسلوك سبل الاستقامة الوطنية، والاتفات إلى إعادة تكريس القيم والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وإعلاء المصالح الوطنية الجامعة فوق كل المصالح والاعتبارات الحزبية والشخصية الصغرى.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وبوصفنا الممثلين عن إرادة شعبنا الفلسطيني والمؤسسة الأولى وطنياً التي رعت جهود المصالحة والتوافق الوطني وسعت لتحقيقها، نؤكد أننا سوف نتحمل مسؤولياتنا كاملة إزاء دعم واسناد كل الجهود الوطنية التي تصب في خانة إجراء انتخابات الهيئات المحلية خلال الأسابيع القادمة، وما سوف يتمخض عنها من نتائج أيا كانت، فاحترام الإرادة الشعبية والالتزام بما يفرزه صندوق الاقتراع يشكل قيمة وطنية وأخلاقية عليا، وضرورة ملحة لا يمكن التفريط بها أو التهاون بشأنها بأي حال من الأحوال.

وغني عن القول أن إجراء الانتخابات البلدية يشكل اختباراً قوياً للنوايا والتوجهات الفصائلية، ما يعني أن إنجازها بنجاح واقتدار من شأنه أن يؤسس لشراكة وطنية حقيقية، ويمهد الطريق نحو إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني دون أي إشكاليات أو عوائق في أقرب وقت ممكن.

لقد أن الألوان كي تتكاتف كل القوى والفصائل السياسية والشرائح الشعبية ومنظمات المجتمع المختلفة من أجل إسناد العملية الديمقراطية، وتعزيز العمل الوطني المشترك، وبناء أسس شراكة وطنية حقيقية تفضي إلى إنفاذ مفاهيم المصالحة الوطنية والتوافق الداخلي وإزالة كل مشكلات وأدران ورواسب الماضي، وتقود إلى إرساء استراتيجية وطنية موحدة قادرة على لمّ الشمل الوطني وتوحيد الصف الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني وإرهابه البشع ومخططاته العنصرية على أرضنا المباركة.

ولعل الخطوة الأهم في هذه المرحلة أن تتوحد كل المساعي والجهود من أجل بناء اصطاف وطني جامع عبر التوافق على قوائم انتخابية مشتركة تركز على أساس المهنية التامة والكفاءة المجردة من نوازع الانتقام والمصالح السياسية والشخصية، فالأولوية ينبغي أن تكون لصوت المهنية والكفاءة لا غير، وخصوصاً أن شعبنا غني بأصحاب الكفاءات والقدرات العلمية والخبرات العملية القادرين على حمل الأمانة وتحمل المسؤولية في بناء الوطن وخدمة أبناء شعبنا.

وكي تبلغ تجربة الانتخابات المحلية منتهاها المأمول وطنياً فإن الفلسطينيين جميعاً مدعوون جميعاً لتحمل مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية عبر المشاركة القوية والواسعة في الانتخابات، والعمل على حماية حقوقهم الوطنية وتعزيز مكتسباتهم القانونية والدستورية واختيار ممثليهم الذين يرون فيهم الأصلح والأنسب لخدمتهم وحماية حقوقهم وثوابتهم الوطنية.

ودون مبالغة فإن الانتخابات المحلية، من حيث كونها ذات واقع خدماتي، من شأنها أن تدفع الأوضاع الحياتية للمواطنين نحو نوع من التغيير، فلا ريب أن قضايا المياه والشوارع والصرف الصحي وغيرها إن أحسن إنجازها والتعامل معها، قادرة على تحسين مزاج المواطنين وخلق حالة صالحة قابلة للاقتداء والتأسي بها على المستوى الوطني قاطبة.

وفي كل الأحوال فإن العملية الانتخابية يجب أن تجري ضمن معايير الحرية والنزاهة الكاملة بعيداً عن أجواء التخويف ومؤثرات الإرهاب الأمني والسياسي وفقاً للميثاق الذي وقعته القوى والفصائل السياسية مؤخراً.

وختاماً.. فإن التحدي الأكبر فلسطينياً في هذه المرحلة يكمن في توفر الإرادة الوطنية الصادقة والمخلص، وتعميم قيم التسامح ومفاهيم التكاتف والوفاء في المجتمع، وتذويب كل الخلافات والتباينات الجانبية، ومواجهة أي محاولة لتخريب العملية الديمقراطية أو الانقلاب على نتائجها المتوقعة، وتقديم نموذج وطني حضاري يطوي صفحة الماضي ويفتح آفاق الإصلاح والتقدم وتحرير الأرض والمقدسات بإذن الله.

د. بحر يدعو الفلسطينيين للمشاركة الواسعة في انتخابات الهيئات المحلية

يشكل مكسباً وطنياً ينبغي دعمه و توفير كل الأسباب من أجل إنجاحه بهدف خدمة المواطن الفلسطيني ودعم صموده في مواجهة الاحتلال ومخططاته العنصرية على أرضنا المباركة.

وأكد بحر أن نجاح انتخابات الهيئات المحلية هو الخطوة الأولى نحو إعادة بناء مؤسسات الشرعية الفلسطينية وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني.

ضرورة توفر أجواء ديمقراطية مريحة في إطار إجراء العملية الانتخابية والحرص على ضمان حرية ونزاهة الانتخابات بعيداً عن مؤثرات وأجواء التهديد الأمني والإرهاب الفكري والسياسي.

وشدد بحر على ضرورة اصطلاح البلديات بدورها المنشود في خدمة المجتمع الفلسطيني بغض النظر عن القوائم الفائزة في الانتخابات. وأكد بحر أن إجراء الانتخابات في ظل الظروف والمعطيات الوطنية الراهنة

دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني القوى والفصائل الفلسطينية وعموم أبناء شعبنا الفلسطيني بالمشاركة القوية والواسعة في الانتخابات البلدية، مؤكداً أن المجلس التشريعي يدعم بقوة إجراء الانتخابات البلدية وكل ما يتمخض عن صناديق الاقتراع من نتائج.

وأشار بحر في بيان صحفي اليوم إلى أن إجراء الانتخابات البلدية تشكل استحقاقاً وطنياً، مشدداً على

استمعت لوكيل الحكم المحلي

لجنة الداخلية والامن تبحث حالة حقوق الانسان

مع الهيئة المستقلة لحقوق المواطن



وتحت متابعة اللجان التشريعية المختصة.

وتستمع لوكيل الحكم المحلي

إلى ذلك عقدت ذات اللجنة جلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة، واستمعت منه لاستعدادات وزارته للانتخابات البلدية المنوي إجرائها في أكتوبر القادم.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الحكم المحلي آلية عمل الانتخابات البلدية وطرق تشكيل القوائم، وآلية انتخاب رئيس البلدية وفقاً للقانون الانتخابي، وقدم شرحاً حول المشاريع التي نفذتها البلديات في قطاع غزة وكذلك المشاريع الجاري تنفيذها، لافتاً لأن دور وزارة الحكم المحلي يأتي بصفة مراقب على انتخابات رؤساء البلديات فقط.

على ضرورة احترام حقوق المواطن وسيادة القانون، ووقوف لجنته بجانب أبناء شعبنا الفلسطيني والعمل بسرياً ووفقاً للقانون لوضع الحلول المناسبة لأي إشكالية تصل للجنة، مضيفاً أن لجنته لن تقبل باختراق القانون أو العمل دون تغطية قانونية صادرة عن جهات الاختصاص.

من ناحيته أكد النائب مروان أبو راس أن الموقوفين جميعاً تم إيقافهم وفقاً للقانون وهم تحت المتابعة بشكل دائم، مضيفاً: "هناك اتفاق مع الشرطة العسكرية على التوقف عن التعامل مع المدنيين واقتصاص عمل الشرطة العسكرية مع العسكريين فقط".

ولفت لأنه قام بزيارة الشرطة العسكرية والإطلاع على سير العمل، مؤكداً أن جميع ما يدور داخل مقر الشرطة العسكرية ومراكز التوقيف هو وفقاً للقانون

اجتمعت لجنة الداخلية والأمن والحوكمة المحلي بالمجلس التشريعي مع الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بحضور

النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، سالم سلامة، وممثل الهيئة مديرها بغزة المحامي جميل سرحان، الذي استعرض أمام النواب العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين، ومدى التزام الأجهزة الشرطية بتطبيق القانون والقرارات الصادرة عن القضاء.

وأوضح رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر أن لجنته تتابع كل القضايا المتعلقة بحقوق الانسان عن كثب، وتقوم بزيارات ميدانية لكل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون بهدف التأكد من سلامة الإجراءات القانونية المتبعة.

وأكد الأشقر أن الشكاوى التي تصل من المواطنين يتم متابعتها والتحقيق منها، مشدداً

شارك بتكريم المتفوقين التشريعي يحتفي بأوائل الثانوية العامة

تكريم المتفوقين التي أقيمت بمختلف محافظات القطاع، وأشاد النواب بمستوى الطلبة المتفوقين ودعواهم لمواصلة مسيرتهم التعليمية والمضي قدماً نحو تحقيق أهدافهم العلمية.

نظم المجلس التشريعي حفلاً خاصاً بمقره كرم خلاله أبناء النواب والموظفين المتفوقين والناجحين بحضور ذويهم وكوكبة من النواب والمختصين والتربويين، فيما شارك نواب المجلس بمهرجانات



وحصولها على معدل 99٪، كما هاتف عدد من نواب الضفة الغربية مهنيًا بنجاح وتفوق أبنائهم، معبراً عن آمانياته للطلبة المتفوقين بمستقبل زاهر في مرحلتهم الجامعية، مشيراً إلى أن أبنائنا الناجحين في الثانوية العامة هم جيل النصر وتحرير فلسطين.

أوائل المنطقة الوسطى

وفي ذات السياق شارك د. أحمد بحر في الحفل الذي أقامته مدير مديرية التربية والتعليم بالمحافظة الوسطى لتكريم أوائل الطلبة في الثانوية العامة بالمحافظة بحضور رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي النائب/ عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم ووكيل وزارة التربية والتعليم العالي زياد ثابت وليفيف من المهتمين والمختصين وذوي الطلبة المتفوقين.

وأبرق بحر في كلمته بالتحية الحارة للطلبة الذين حققوا أعلى الدرجات في الامتحانات على الرغم من سوء الأوضاع العامة في البلاد وانقطاع التيار الكهربائي مهنيًا الأهالي بتفوق أبنائهم متمنياً لهم مزيداً من التقدم والنجاح.

خدمة مسيرة التعليم وانجاح امتحانات الثانوية العامة لهذا العام، مقدماً التهئة الحارة لطلابنا أوائل الثانوية وذويهم الذين وقروا لهم كل مقومات النجاح والتميز رغم كل الظروف المحيطة بنا من حصار وقلة إمكانيات، ملفتاً لأن الجيل الذي فيه هذا العدد من المتميزين والمتفوقين لا يمكن له أن يهزم وسيمضي بنا نحو النصر والتحرير والتمكين.

ويكرم الناجحين من أبناء النواب والموظفين

إلى ذلك نظم التشريعي حفلاً لتكريم الناجحين والمتفوقين في الثانوية العامة من أبناء النواب وموظفي المجلس، وذلك بحضور عدد من النواب وذوي الطلبة الناجحين، وهنأت رئاسة التشريعي الطلبة والأهالي بنجاح أبنائهم في الثانوية العامة، متمنية لهم مزيداً من التقدم والنجاح في حياتهم العلمية والدراسية.

ويهنئ ابنة أحد شهداء الضفة بالتفوق

من جهة أخرى هاتف الدكتور أحمد بحر الطالبة "ندى" كريمة الشهيد عادل عوض الله مهنيًا بتفوقها في امتحانات الثانوية العامة

أوائل القطاع

ولدى مشاركته في حفل تكريم أوائل الثانوية العامة الذي أقامته وزارة التعليم العالي مؤخراً في قاعة منتج الشاليهات على بحر غزة، بحضور وكيل الوزارة في غزة د. زياد ثابت والوكلاء المساعدون وليفيف من كوادر الوزارة وذوي المتفوقين، أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن حكومة التوافق ملزمة بتحمل مسؤولياتها في ملفي التعليم والصحة في قطاع غزة، محذراً من الاستمرار في سياسة تجاهل القطاع والتفكير لاحتياجات أهله.

واستنكر بحر سياسة وزارة التعليم في حكومة "الحمد لله" القاضية بإهمال طلبة القطاع وعدم مساواتهم مع زملائهم وأقرانهم في الضفة الغربية أو الشتات، مشدداً على أن الحكومة ملزمة بأداء واجباتها الوطنية تجاه المسيرة التعليمية في غزة، وكذلك ضرورة قيام بقية الوزارات بالواجبات المناطة بها في القطاع وعدم الاستمرار بسياسة تهميش غزة.

وتقدم بحر بالشكر لوزارة التعليم في غزة على مجهوداتها في



خلال حفل نظمته مؤسسة إبداع د. بحر: ملفات العصف المأكول لم تغلق بعد



قال الدكتور أحمد بحر أن ملفات حرب العصف المأكول لم تغلق بعد، لافتاً في كلمة له بحفل "كرنفال الكارثة والبطولة" الذي نظمته مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات مطلع الأسبوع إلى أن الاستعداد لأي طارئ وإعداد العدة لأي غدر صهيوني قائم على قدم وساق.

وتابع: "ملف الأسرى الصهاينة بحوزة رجال القسم يشكل الصندوق الأسود الذي لن يفتح إلا بالإفراج عن أسرائنا الأبطال في سجون الاحتلال".

ودعا بحر لمزيد من الرسوخ والقوة في العلاقة بين الشعب والمقاومة، مشيراً إلى أن حرب العصف المأكول رغم آثارها التدميرية الهائلة إلا أنها أثبتت أن شعبنا عصي على الاستئصال، وأن العدوان عليه ليس نزهة وإن فعلوا ذلك فسيفتحون قبورهم بأيديهم، وأن مرحلة التحرير الشامل قد اقتربت بإذن الله.

واعتبر د. بحر أن كرنفال الكارثة والبطولة "2" يشكل انجازاً نوعياً نفخر به في إطار تقييم الآثار والتداعيات التي خلفتها حرب العصف المأكول، معتبراً أنه جهد مقدر يستحق الشكر والتقدير.

وقال إن الفعاليات التي نحن بصدها اليوم في هذا الملتقى تدشن أطراً توثيقياً مركزاً لحرب العصف المأكول وتقدم صورة واضحة لكل ما يتعلق بالحرب من تفاصيل وآثار وتداعيات. وأكد أن هذا الكرنفال يصب في صالح تنمية وتطوير التفكير السياسي والتحليل الأمني والعسكري في واقعة الفلسطينية ومؤسساتنا المختلفة، الحزب بـ... دولة لا جـ... عـ... و... والبحـ... والأكاديمية.

وتابع: "الإنتاج التحليلي المعروض من خلال كتاب العدوان على غزة 2014 وكتاب الآثار الاستراتيجية للحروب الثلاثة الأخيرة، يشكل عملاً تحليلياً راقياً ومبدعاً بكل معنى الكلمة". وأشار إلى أن كتاب العدوان على غزة 2014 يقدم رؤية استراتيجية عميقة ودراسات مركزة حول كافة الجوانب المتعلقة بحرب العصف المأكول سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً وإعلامياً واجتماعياً ويشكل وثيقة جامعة لملمعة العصف المأكول من الأف إلى الياء.

الاحتلال إلى زوال

وبدوره أكد النائب خليل الحية في كلمته أنه منذ أن شنت طائرات الاحتلال الإسرائيلي الهجوم على قطاع غزة في العام 2014 كان موعدنا مع البطولة والنصر والتمكين، مشيراً لروعة صمود شعبنا ومقاومتنا التي خرج جنودها اليامين وبعد أقل من 24 ساعة من تحت الركام ومن بطن الأرض ليدافعوا عن وطنهم وشعبهم.

النائب الحية: شعبنا يحتضن المقاومة بكل أشكالها والاحتلال الي زوال



رغم كل القوى العالمية التي لا ترغب بذلك، وخاطب العالم الغربي والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بقوله: "أن هدف الحروب التي شنها الاحتلال على غزة هو أن لا يكون حياة في غزة ونحن نقول لهم أن غزة ثابتة بأطفالها وشبابها ونسائها وشيوخها هي صاحبة رسالة إنسانية راسخة ولا يمكن لها أن تمحى، وأن الفلسطينيين شعباً لا حضارته المجيدة".

مؤسسة إبداع د. محمد الأغا برسالة لشعبنا الفلسطيني مطالباً جميع القوى والفصائل بالوحدة في غزة والضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام 1948م والشتات لأن الوحدة هي سلاحنا الأقوى وستؤدي بنا للنصر والتمكين. وأكد أن العالم العربي والإسلامي يشكل عمقاً استراتيجياً لنا كفلسطينيين وعلينا الاستمرار في توثيق علاقتنا مع هذا العمق

هذه المقاومة بكل أشكالها وعلي رأسها كتائب القسم، مبرقاً بالتحية إلى شهدائنا وجرحانا وأسرائنا الأبطال. وأكد أن قوى شعبنا تعمل سوياً لفضح جرائم الاحتلال من خلال وحدة الفكر ووحدة الميدان، داعياً حكومة الوفاق الوطني أن تكون صادقة تجاه غزة وحامية للمشروع الوطني.

الوحدة سلاحنا الأقوى

من ناحيته ألقى رئيس مجلس إدارة



وأضاف أنه رغم حالة الموت والبؤس والتشريد التي زرعها الاحتلال في شوارع الوطن إلا أنها أفضت بطولة وصموداً وتضحية ونصر، مؤكداً أن الاحتلال إلى زوال مهما طال الزمان وانشغل العالم عنا، مشيراً لأن شعبنا يدلل على الأمل بالعمل. وأشار الحية أن الشعب الفلسطيني مستمر في مقاومته حتى العودة إلى أرضه التي سلبت منه بقوة الاحتلال الغاشم، مشدداً أننا كشعب نحتضن

كرموا ابنة الشهيد "عوض الله" نواب الضفة يهنئون سفير تركيا بفشل الانقلاب



وكرم الوفد الطالبة وتمنى لها مزيداً من النجاح والتقدم في خدمة دينها ووطنها، مستذكّرين تضحيات والدها الشهيد وجهاده من أجل دينه ووطنه، وضم الوفد كلاً من النواب أحمد عطون، أيمن دراغمة، فضل حمدان، محمود مصلح، ورياض العملة، وكان وجهاء عائلة الشهيد عوض الله في استقبال وفد النواب وقدموا لهم الشكر على زيارتهم واعتبروها وفاءً للشهيد ولتضحياته الجسام التي بذلها في سبيل نصر الدين وتحرير فلسطين.

الفلسطيني الذي يحظى بكل تأييد من تركيا والشعب التركي.

كرموا ابنة الشهيد "عوض الله"
وفي سياق منفصل قام وفد من نواب المجلس التشريعي في الضفة بزيارة الطالبة ندى ابنة الشهيد "عادل عوض الله" وقدموا لها ولذويها التهئة بنجاحها وتفوقها بالثانوية العامة وحصولها على المرتبة الأولى في محافظة رام الله والبيرة الفرع الأدبي بمعدل 99%.

بدوره رحب السفير "سارنتش" بالزيارة وعبر عن عمق العلاقة بين الشعبين التركي والفلسطيني مؤكداً على استمرارية الدعم التركي للقضية الفلسطينية، ومشهداً على أن قيادة بلاده وحكومتها ستواصلان الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني في المحافل والمؤسسات الدولية، شاكرًا الوفد على الزيارة، ومشيراً لأن أول صور التحالف والتضامن مع تركيا كانت قد سجلت من الأراضي الفلسطينية ومن الشعب

التركي في مكتبه برام الله أن إرادة الشعب التركي كانت سبباً في إفشال الانقلاب وسلامة النظام ونجاة الشعب التركي الصديق من كارثة محققة كانت ممكنة أن تحل به لو نجح الانقلاب، مشيرين لأن الشعب التركي بوقفته مع قيادته حافظ على مقدرات الدولة التركية ومؤسساتها وخيارها الديمقراطي، متمنين لهم كل تقدم وسلامة واستقرار وازدهار، متمنين دعم تركيا شعباً وحكومة مادياً ومعنوياً للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

هنأ وفد من نواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية سفير تركيا في رام الله "مصطفى سارنتش" بمناسبة فشل الانقلاب العسكري الذي جرى مؤخراً في تركيا، وأشاد النواب بأصالة الشعب التركي الذي التف حول قيادته المنتخبة والحكمة منذ الساعات الأولى للانقلاب الأمر الذي كان له الأثر الأكبر في دحر الانقلاب وإفشال مخططاته التي تستهدف إضعاف الأمة. وأضاف النواب لدى زيارتهم للسفير

التشريعي يستقبل ممثلين عن شركات الحج والعمرة ويبحث سبل انقاذ الموسم



السابقة، منوهاً لأنهم أثبتوا أنهم أهلاً للأمانة وخدمة الحج، وموضحاً أن حصار غزة وإغلاق معابرها هو السبب الرئيس في خسارة أصحاب الشركات وافشال الموسم السابقة، لافتاً لاستعداد المجلس التشريعي للتواصل مع الجهات الرسمية كافة من أجل تحسين واقع القطاع المذكور ورغبة في خدمة الحجاج والمعتمرين. من ناحيته أكد رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية والنائب عبد الرحمن الجمل أن التشريعي الناطب عبد الرحمن الجمل أن لجنته تتفق مع أصحاب الشركات في شكواهم وتضم صوتها لصوتهم وهي تعمل لخدمتهم وتدرس مع الجهات المسؤولة سبل دعمهم، مشدداً على أن مطالبهم ستدرس بعناية، مضيفاً: "نحن لا ندخر جهداً في سبيل تطوير هذا القطاع على الرغم من تهيش الجهات الرسمية في رام الله لهم".

من الاستمرار بعملها في خدمة ضيوف الرحمن، وبذل مزيداً من الجهود مع الجهات ذات العلاقة لتفادي إفشال موسم العمرة. بدوره عبر د. أحمد بحر عن حرصه الشديد على خدمة قطاع الحج والعمرة وأصحاب الشركات والمكاتب التي تعمل في هذا القطاع، مقدراً لهم جهودهم التي يبذلونها أثناء مواسم الحج والعمرة خلال الأعوام

وطالب ممثلين أصحاب الشركات بصرف تعويضات عاجلة لإنقاذ شركاتهم ومكاتبهم من الانهيار، داعين لإعفاء الشركات من رسوم التراخيص المفروضة عليهم من قبل البلديات ووزارتي الأوقاف والاقتصاد، بالإضافة لزيادة أعداد الحجاج من خلال مناشدة المسؤولين في المملكة العربية السعودية حتى تتمكن الشركات

في رام الله، مطالبين بالتعامل معهم اسوة بباقي الشركات في الضفة الغربية التي تجد كل اهتمام من قبل وزارة الأوقاف وبقية الجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية، مضيفين أن التجربة تفيد أن حكومة "الحمد لله" لا تبالي بشكوى شركات غزة ولا تسعى لتخفيف المعاناة عن أصحابها.

استقبل المجلس التشريعي بمقره في مدينة غزة مطلع الأسبوع الحالي وفداً يمثل أصحاب شركات الحج والعمرة في القطاع ويبحث معهم معوقات العمل في قطاعي الحج والعمرة في غزة، واستمع منهم لشرح حول واقع الشركات ومعاناة أصحابها على مدار الأعوام الماضية، وحضر اللقاء الذي عقد بمكتب رئاسة المجلس د. أحمد بحر والنواب: عبد الرحمن الجمل، وجمال نصار، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون.

واشكى ممثلين الشركات من تهيش الجهات الرسمية في رام الله لشركاتهم ومطالبهم العادلة وعدم المساواة بينهم وبين الشركات العاملة في الضفة الغربية، منوهين أن عدد الشركات في قطاع غزة بلغ (79) شركة مرخصة وقانونية لا تحظى بأي اهتمام من وزارة الأوقاف ولا من غيرها من الجهات والمؤسسات الرسمية

لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة التربية والتعليم



عنها من قبل الوزارة. وفيما يتعلق بالمنحة اليونانية أشار اليازوري أن الوزارة قامت باعتماد الدرجات العلمية وفقاً للمعايير الدولية المتقدمة بهدف معالجة هذه القضية وانصاف أصحابها وحملة الشهادات العلمية الصادرة عن المنحة المذكورة. من جانبهم شكر النواب الوزارة والقائمين عليها على جهودهم في الارتقاء بالمستوى التعليمي وإنجاح الثانوية العامة لهذا العام، مؤكداً حرصهم الشديد على استمرار مسيرة التعليم في كل المؤسسات العلمية بمحافظات الوطن كافة.

وفي سياق متصل اطلع النواب على آخر مستجدات في جامعة الأقصى واستمعوا لشرح مفصل حول واقعها، مشيدين بمستوى الجامعة لكونها أكبر الجامعات الفلسطينية وتستقطب أكبر عدد من الطلبة، داعية المسؤولين في رام الله للوقوف مع الجامعة حتى تنهض من كبوتها حفاظاً على مسيرة الجامعة ومستقبل طلبتها.

بحاجة لمزيد من الوقت لإنضاج الأفكار ومناقشتها مع المختصين والخبراء لتكون في أفضل صورة. من ناحيته أكد وكيل الوزارة المساعد لشؤون التعليم العالي د. ايمن اليازوري أن الوزارة قامت بنشر التعليمات ومفتاح التنسيق لقبول الطلبة في الجامعات حرصاً منها على عدم وقوع الطلبة في مشكلات مستقبلية، داعياً الطلبة إلى ضرورة الالتزام بالنسب المقررة والمعلن

هذا العام كانت أفضل من سابقتها في العام الماضي في القسم الأدبي والعلمي على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها الطلبة والمدرسين. وأكد أن هناك ارتفاعاً لعدد 6 مواد دراسية بارتفاع النسبة ما بين 14% إلى 18% عن العام الماضي، مشيراً لأن وزارته تطورت المناهج، مستدركاً بأنه ما زال هناك أفكار لتطوير كل المنهاج الفلسطيني من الصف الأول إلى الثاني عشر غير أن الأمر

وقضية مزاوله مهنة الطب بالإضافة إلى واقع ومستجدات جامعة الأقصى والمنحة اليونانية. من جانبه شكر وكيل الوزارة اللجنة على ترتيب الجلسة واهتمامها وأكد حرص وزارته على وضع اللجنة في صورة الأوضاع التعليمية العامة في البلاد، مشيداً بنجاح وزارة التعليم في إتمام الإعلان عن نتائج الثانوية العامة بين شطري الوطن، موضحاً أن النتائج في

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت وذلك مؤخراً بمقر المجلس بغزة، وتأتي هذه الجلسة في إطار المهام الموكلة للجنة وفقاً للقانون وبهدف متابعتها لأداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، وترأس النائب عبد الرحمن الجمل الجلسة التي حضرها مقرر اللجنة النائب خميس النجار والنواب: سالم سلامة، يوسف الشرافي، يونس أبو دقة، يحيى العبادسة، وهدى نعيم، بالإضافة لوكيل الوزارة لشؤون التعليم العالي، ورئيس جامعة الأقصى المكلف ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

وافتح النائب الجمل الجلسة مرحباً بالحضور موضحاً الهدف العام من عقد الجلسة وهو وضع اللجنة في صورة أوضاع الوزارة وعدد من القضايا التعليمية الهامة منها واقع نتائج الثانوية العامة والمناهج الدراسية للمراحل الأساسية والثانوية ومفتاح القبول والتسجيل في الجامعات والتعليمات الصادرة عن الوزارة

أشادت بالإنجازات والمشاريع المنفذة لجنة التربية تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة الصحة



نفذت عدد من المشاريع الحيوية في المستشفيات والمراكز الصحية، بالإضافة لمشاريع ما زالت الوزارة تقوم بتنفيذها حالياً ومنها مشروع إنشاء حضنة في المستشفى الإماراتي بقيمة 600 ألف دولار، ومشروع ترميم وتطوير أقسام الولادة في مستشفى ناصر، وإنشاء قسم جديد وتصميم مبنى الباطنة الجديد، ومشروع ترميم وتركيب قسم الأشعة وبعض الأقسام مثل الكلية في مستشفى شهداء الأقصى.

وكشف أبو الريش عن تخصيص 25 مليون دولار للتطوير المباني القائمة في مؤسسات ومستشفيات وزارة الصحة في قطاع غزة وفي مقدمتها مشروع إضافة طابق لالأورام في مستشفى الرنتيسي، مشيراً لعودة عدد من الكوادر الطبية المتبعة الأمر الذي يشكل خبرات إضافية نوعية للطواقم الطبية، منوهاً لأن الوزارة استطاعت تخفيض قوائم العمليات المنتظرة بنسبة 30%.

بدورهم عبر النواب عن استعدادهم لبذل المزيد من الجهود والتواصل مع المعنيين من أجل تذليل العقبات حول جميع القضايا والمعوقات في سبيل تحسين أداء المستشفيات والمراكز الصحية بما ينعكس إيجاباً على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

الطبية أوضح أبو الريش أن الوزارة تحاول ترشيد الاستهلاك والتواصل مع المعنيين لتأمين الكميات والأصناف غير المتوفرة وتقليل العجز والفجوة الموجودة في الأصناف الضرورية والأساسية اللازمة بعيداً عن الأصناف الصفرية بما فيها تطعيمات الأطفال مرضى الغدة الدرقية. أما بخصوص التطوير والإنشاءات والمشاريع فقد أكد أبو الريش أن وزارته

أدى إلى حالة من الاضطرابات بعد أن أصبح عدد من الوظائف شاغراً مما استدعى تكليف بعض الموظفين بهذه الشواغل. كما أشار الوكيل إلى مشكلة الوقود قائلاً: "إن الوزارة تبذل جهود كبيرة من أجل تجاوز هذه المشكلة من خلال توفير وتأمين كميات من السولار تغطي الفترة القادمة بواسطة اللجنة القطرية"، وفيما يتعلق بالأدوية والمستهلكات

التي عدد من المشكلات التي تواجهها وزارة الصحة والتي تنعكس على أداء الوزارة في تقديم الخدمات الصحية تجاه المواطنين ومنها نقص الكوادر الطبية والإدارية ما في ذلك الوكلاء المساعدين والمدراء العامون ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام. وأوضح أبو الريش أن هناك عدد كبير من الطاقم الإداري في الصف الأول غادروا الخدمة إلى التقاعد الأمر الذي

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لوكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش يوم أمس الأول بمقر المجلس بغزة بحضور رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ومقررها النائب خميس النجار، والنواب: سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، وهدى نعيم، وذلك في إطار عمل ومهام اللجنة.

وأوضح النائب الجمل لدى افتتاحه الجلسة أن الهدف من عقدها هو الاطلاع على صورة واقع الأوضاع في الوزارة ومرافقها الصحية والوقوف على معوقات العمل في مستشفيات القطاع والمراكز الصحية التابعة للوزارة.

بدوره تساءل النائب النجار عن واقع المستشفيات والمستجدات الصحية في الأقسام المختلفة بالمستشفيات الحكومية بما فيها الاحتياجات الصحية سواء على صعيد الكوادر الطبية المهنية أو الهيكل الإداري، وكذلك المستلزمات والأدوية والمستهلكات الطبية، كما تساءل عن دور الوزارة فيما يتعلق بالتطوير والمشاريع في المستشفيات، وبعض المراكز الصحية، منوهاً لضرورة قيام الوزارة بالتشبيك والتعاون مع بعض المؤسسات الصحية الدولية بما فيها وكالة الغوث. من ناحيته أشار الوكيل أبو الريش



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

يعتذر الكاتب عن كتابة المقال

رئاسة التشريعي تنعي الراحل قبعة



نعت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني الراحل المرحوم تيسر قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الذي توفي الأسبوع الماضي في العاصمة الأردنية عمان.

وجاء في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للتشريعي يوم الخميس 21 يوليو أن رئاسة المجلس تنعي بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وبمزيد من الحزن والأسى، إلى شعبنا الفلسطيني، الراحل تيسر قبعة.

وتقدمت رئاسة المجلس من عموم أبناء الشعب الفلسطيني ومن عائلة الراحل الكريمة آل قبعة بأحر مشاعر التعازي والمواساة، داعين الله عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وغفرانه وأن يسكنه فسيح جناته. وفي السياق ذاته هاتف د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون معزيا بوفاته نائبه قبعة.

اللجنة القانونية تنظم زيارة تفقدية للشرطة العسكرية

نظمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي زيارة تفقدية لمقر الشرطة العسكرية بمدينة غزة، بمشاركة رئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول، والنائب مروان أبو راس، ورافقهم مدير الدائرة القانونية عبد الله أبو لولي.

وكان في استقبال اللجنة اللواء ركن حسين أبو عاذرة القائد العام لقوات الأمن الوطني، ورئيس الشرطة العسكرية العقيد جهاد محسين. والتقت اللجنة بعدد من المساجين والموقوفين واطلعت على ظروف احتجازهم والآليات المتبعة في ذلك، وقدم أعضاء اللجنة القانونية الملاحظات والتوجيهات لتحويل القضايا المدنية للنيابة العامة وجهات الاختصاص.

د. بحر يهاتف عائلة الشهيد الفقيه ويشيد بمقاومة الضفة الغربية



هاتف د. أحمد بحر عائلة الشهيد محمد الفقيه من محافظة الخليل، مشيداً ببسالة الشهيد في مقارعة الاحتلال الصهيوني وقطعان المستوطنين، موجهاً التحية للمقاومة الفلسطينية بكل تشكيلاتها في الضفة الغربية.

وأكد أن بطولات المقاومين وتصاعد المقاومة في الضفة الغربية ستجبر الاحتلال الصهيوني وقطعان المستوطنين على الانسحاب من الضفة وإخلاء المستوطنات كما جرى في قطاع غزة عام 2005م، داعياً فصائل المقاومة بالضفة لتصعيد عملياتها العسكرية ضد الاحتلال.

واستنكر الهجمة والعريضة الصهيونية خلال مواجهتها للشهيد الفقيه وهدم المنازل وقصفها بالطائرات والأسلحة الثقيلة، مؤكداً على حق شعبنا الفلسطيني بالدفاع عن نفسه والاستمرار في مقاومة الاحتلال حتى دحره.

من ناحيته أكد النائب فتحي قرعاوي أن أجهزة السلطة بالضفة كان لها دور مشبوه في عملية اغتيال الشهيد الفقيه المنحدر من بلدة صورييف شمال غرب الخليل، وقال قرعاوي في تصريح صحفي أصدره يوم أمس: "إنه لا يمكن لقوات الاحتلال أن تدخل داخل القرى الفلسطينية وتسلك طرق معقدة ومتداخلة

وبعد اشتباك طويل، وهي تدلل على أن الشعب الفلسطيني حي ومستمر في المطالبة بحقه، وكان المقاوم الفقيه قد استشهد فجر أمس الأربعاء بعد اشتباك مسلح خاضه الشهيد مع قوات الاحتلال واستمر لـ 7 ساعات.

دون وجود طرف يساعدهم في ذلك ويعرفهم على المكان المحدد ويرصده جيداً". وأضاف القرعاوي أن عملية اغتيال الفقيه كانت طويلة وكبيرة ومعقدة وبعد فترة من الملاحظات والمراقبة



اللجنة الاقتصادية تعقد جلسة استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة م. فتحي الشيخ خليل



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوج

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps